

Administrative liability for artificial intelligence damages "Comparative analytical study"[#]

Jamal bin Sulaiman Al-Sharji ^{(1)*}

(1) Legal expert Ministry of Transport, Communications and Information Technology

Received: 1/2/2026

Accepted: 10/5/2026

Published: 23/7/2026

* *Corresponding Author:*

DOI:

<https://doi.org/10.59759/law.v5i2.1801>

Abstract

Artificial intelligence (AI) has become widely used by millions of people daily, particularly in decision-making processes across various fields, including transportation, medicine, finance, the environment, sustainable development, the judiciary, and public administration. AI has brought about significant advancements in these diverse areas. These developments necessitate legal intervention, especially concerning the issuance of administrative decisions based on AI systems, which are now being made entirely automatically, or in the execution of routine administrative tasks. In the administrative sphere, authorities may utilize AI for automated decision-making in various administrative activities, such as granting licenses for industrial or commercial activities, or for carrying out their daily operations,

particularly those related to public medical facilities. In both cases, the issue of liability for damages resulting from this use can arise. This research examines the concept of AI, its characteristics, types, and applications in the administrative field, as well as the nature and legal basis of liability arising from damages caused by AI in administrative operations. The research also examines the judiciary's stance on the legality of administrative use of artificial intelligence technologies in automated decision-making, and compensation for damages resulting from such decisions. Finally, the research addresses the central question—given the increasing use of artificial intelligence and growing investments in it—namely, whether the general rules of administrative liability are sufficient to address damages resulting from the use of artificial intelligence technologies, or whether specific rules are needed to address liability for such damages.

[#] A special issue for the Third International Conference, entitled: **Artificial Intelligence, A Legal Vision Towards a Sustainable Future.**

المسؤولية الإدارية عن اضرار الذكاء الاصطناعي

دراسة تحليلية ومقارنة

جمال بن خميس الشرجي⁽¹⁾

(1) باحث، خبير قانوني -وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات .

ملخص

أصبح الذكاء الاصطناعي مستخدماً على نطاق واسع ومن ملايين البشر يومياً، وخصوصاً في عمليات المساعدة في القرار في مجالات مختلفة في مجال النقل والطب، والمالية، والبيئة والتنمية المستدامة والقضاء، والإدارة العامة ... إلخ.

وقد أحدث الذكاء الاصطناعي تطورات بالغة الأهمية في مختلف المجالات. وهذه التطورات تستدعي تدخلاً من جانب القانون لمواجهتها، وخصوصاً فيما يتعلق بإصدار القرارات الإدارية وفقاً لنظم الذكاء الاصطناعي التي أصبحت تتخذ بطريقة آلية محضة، أو في الأعمال المادية الإدارية.

ففي المجال الإداري قد تلجأ السلطات الإدارية إلى استخدام الذكاء الاصطناعي سواء بمناسبة اتخاذ قرارات إدارية آلية في مجالات مختلفة من الأنشطة الإدارية مثل تلك التي تتعلق بمنح التراخيص اللازمة لممارسة أنشطة صناعية أو تجارية، أو بمناسبة القيام بأعمالها المادية اليومية، خاصة التي تتعلق بالمرافق العامة الطبية. وفي الحالتين يمكن أن تنثور مشكلة مسؤوليتها عن تعويض الأضرار الناجمة جراء هذا الاستخدام. ويتناول هذا البحث مفهوم الذكاء الاصطناعي، وخصائصه، وأنواعه، وتطبيقاته في المجال الإداري، وبيان المسؤولية التي قد تنشأ عن الأضرار التي يسببها الذكاء الاصطناعي في الأعمال الإدارية، وطبيعتها وأساسها القانوني.

كذلك يتناول البحث موقف القضاء من مشروعية استخدام الإدارة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية بطريقة آلية، والتعويض عن الأضرار الناتجة عن تلك القرارات.

وأخيراً، يتناول البحث الإجابة على السؤال محل البحث - في ظل تنامي استخدامات الذكاء الاصطناعي والاستثمارات المتزايدة فيه - ألا وهو هل تكفي القواعد العامة في المسؤولية الإدارية لمعالجة الأضرار الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، أم أن هناك حاجة لوجود قواعد خاصة لمعالجة المسؤولية عن تلك الأضرار.

المقدمة.

يعدّ الذكاء الاصطناعي (AI) من أهم التقنيات الحديثة التي تحدث ثورة في مختلف

المجالات، حيث يسهم في تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية واتخاذ القرارات الدقيقة. لقد أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ويستخدم على نطاق واسع من ملايين الناس يوميا، وفي مجالات متعددة مثل الطب، والصناعة، والتعليم، والعدالة، والإدارة، ويساهم في تطويرها، والاستفادة العظمى منها مما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة ورفاهيتها. ويثير الاستخدام الواسع النطاق والمتزايد للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات التساؤل حول وجود تنظيم قانوني ينظم ضوابط وحدود استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجالاته المختلفة والمتعددة. كذلك قد ينشأ عن استخدام الذكاء الاصطناعي أضرار مما يثير البحث عن المسؤولية الناجمة جراء هذا الاستخدام، وطبيعتها خاصة في المجال الإداري، وهل يجب أن نكون بصدد قواعد خاصة للمسؤولية تناسب التطبيقات المعقدة للذكاء الاصطناعي؟ أم أن القواعد العامة تكفي لحماية المتضرر من تقنيات الذكاء الاصطناعي، أم أنه يجب إقرار قواعد جديدة تتعلق بوجه خاص بالذكاء الاصطناعي؟

أهمية الموضوع،

تبرز الأهمية من ناحيتين؛ الأولى: في بيان تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري، وبيان تأثيرها على النشاط الإداري، وضوابط استخدام الإدارة لتلك التطبيقات في النشاط الإداري، وحدود ذلك.

أما الأخرى: تأتي من طبيعة المسؤولية عن الأضرار التي تنشأ عن استخدامات الإدارة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري، وطبيعة هذه المسؤولية هل تقوم على أساس الخطأ واجب الإثبات أم تقوم على أساس المسؤولية دون الخطأ؟

منهج البحث:

تناولت هذا البحث من خلال منهج وصفي تحليلي مقارنة لتعريف الذكاء الاصطناعي، ومجالاته وتطبيقاته في النشاط الإداري، ومسؤولية الإدارة عن أضرار الذكاء الاصطناعي، وطبيعتها.



خطة البحث:

في إطار ما سبق؛ يقسم الباحث هذا إلى ثلاثة مباحث كالآتي:
المبحث الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي، وخصائصه.
المبحث الثاني: مجالات وضوابط تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة.
المبحث الثالث: المسؤولية الإدارية عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي وأهميته

أولاً، تعريف الذكاء الاصطناعي، (AI) Artificial Intelligence

تعددت التعريفات التي تناولت فكرة تعريف الذكاء الاصطناعي، ولكنها تدور حول فكرة أساسية، هي محاكاة الذكاء البشري، وهي أن تقوم الآلة بنفس ما يقوم به العقل البشري من القدرة على التعلم والتحليل والاستنتاج والقدرة على إصدار القرارات والتصرف في المواقف المختلفة. فهو عملية لمحاكاة ذكاء الإنسان عن طريق عمل برامج وأكواد للأجهزة الإلكترونية قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتمم بالذكاء والإتقان، ويوجد الذكاء الاصطناعي في كل مكان ومجال حولنا. (1)

ويرتبط الذكاء الاصطناعي بأحد العلوم المهمة ألا وهو علم الحاسب الآلي أو علوم الكمبيوتر بل هو أحد فروع هذا العلم لذلك يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه "جزء من علوم الحاسب الآلي يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية، تعمل على جعل الحاسب الآلي يمثل ويحاكي التفكير الإنساني، وبعض قدرات السلوك الإنساني، ويعطيها ذات الخصائص التي نعرفها بالذكاء في

(1) د. سيد أحمد محمود، مريم عماد محمد عناني: "الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي . دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 66، العدد 3، يناير 2024 (مؤتمر كلية الحقوق بجامعة عين شمس المنعقد في الرابع والخامس من نوفمبر 2023 حول " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، ص 923 حيث يقول "إن الذكاء الاصطناعي ليس فقط محاكاة للعقل البشري بل يمتد الي النفوق عليه في التفكير والتحليل والمهارات".

السلوك البشري". (1)

ويعد الذكاء الاصطناعي من أحدث علوم الحاسب الآلي، حيث يندرج ضمن الجيل الجديد من أجيال الحاسب الآلي، هدفه الأسمى هو محاكاة الحاسب الآلي لعمليات الذكاء التي يقوم بها العقل البشري، وبموجبها يتم اكتساب الحاسوب لقدرة عالية على حل المشكلات، واتخاذ القرارات بطريقة منطقية منظمة ومرتبطة، تضاهي طريقة تفكير العقل البشري. (2)

فالذكاء الاصطناعي فرع من مجال الكمبيوتر، يهدف إلى إنشاء آلات قادرة على أداء المهام التي تتطلب عادة الذكاء البشري. أي بمعنى آخر " ذلك الفرع من علوم الحاسب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج للحاسبات التي تحاكي الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلا من الإنسان والتي تتطلب التفكير والفهم والسمع والتكلم والحركة ". (3)

وقد صدر عن الاتحاد الأوروبي توجيه نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ يوليو 2024 والذي تضمن بعض المبادئ العامة المعنية بالذكاء الاصطناعي، ويعرف بالتوجيه الأوروبي 2024/1689 ، والذي تبنى تعريفا واسعا للذكاء الاصطناعي ، فلقد عرف نظام الذكاء الاصطناعي بأنه " نظام قائم على الآلة ، ومصمماً للعمل بمستويات متباينة من الاستقلالية ، قابل للتكيف بعد إنشائه، فيعمل لأهداف صريحة أو ضمنية، على أن يولد من المدخلات التي

(2) د. عبد اللاه إبراهيم الفقي: الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 8.

وانظر في تعريف الذكاء الاصطناعي: د/ سمية محمد محمود سعيد محمود: التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي، الروبوت نموذجا، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – العدد الأول، السنة 66، يناير 2024، ص 1579.

د/ سهى زكي نوري عياش: أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على النصوص الدستورية والقانونية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (13) العدد (48)، 2024، ص 6. د/ سعودي مفتاح: الذكاء الاصطناعي: الإنسان والآلة: صراع بين الطبيعة والعلم، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس – كلية الآداب واللغات والفنون – مخبر تجديد البحث في تعليمية اللغة العربية في المنظومة التربوية الجزائرية، المجلد 13، العدد 3، ديسمبر 2023، ص 401.

(1) د. محمد الهادي: التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 15.

(2) د. محمد عبد الله الشرقاوي: الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، مطابع المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 1996، ص 24.

يتلقاها، مخرجات كتنبؤات، أو محتوى، توصيات أو قرارات ممكن أن تؤثر على الواقع المادي أو الافتراضي.⁽¹⁾

ويهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتمم بالذكاء. وتعني قدرة الحاسب على حل مسألة ما، أو اتخاذ قرار في موقف معين - بناء على وصف لهذا الموقف- أن البرنامج نفسه يجد الطريقة التي يجب أن تتبع لحل المسألة، أو للتوصل إلى القرار بالرجوع إلى العديد من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي غذى بها البرنامج. ويعتبر هذا نقطة تحول هامة تتعدى ما هو معروف باسم "تقنية المعلومات" التي تتم فيها العملية الاستدلالية عن طريق الانسان، وتتحصر أهم أسباب استخدام الحاسب في سرعته الفائقة.⁽²⁾

وترجع البدايات الأولى للذكاء الاصطناعي إلى سنة 1950 حيث توصل عالم الحاسوب الإنجليزي Turing In إلى اختبار أطلق عليه في البداية " Gem Imitation " ، ثم سمي بعد ذلك " Test Turing " لتحديد قدرة جهاز الحاسوب على القيام بسلوك ذكي يماثل الذكاء البشري،

(3) د/ مروة عبد السلام أبو العلا الطحان: الإشكاليات القانونية للذكاء الاصطناعي التوليدي GAI في ظل قيود حق المؤلف وحماية البيانات الشخصية) دراسة مقارنة) مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الأول - السنة السابعة والستون - يناير 25، ص 1306. وانظر أيضا د/ محمود حسين سيد أبو سيف: التنظيم القانوني للترخيص العميق في قانون الذكاء الاصطناعي الصادر عن الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الأول - السنة السابعة والستون - يناير 25، ص 1647 حيث يقول " ويعد قانون الذكاء الاصطناعي علامة فارقة في تنظيم الذكاء الاصطناعي العالمي، ويعكس هدف الاتحاد الأوروبي في تمهيد الطريق نحو تعزيز نهج تشريعي شامل لدعم الاستخدام الجدير بالثقة والأمن لأنظمة الذكاء الاصطناعي".

(1) آلان بونيه: الذكاء الاصطناعي، واقعه ومستقبله، ترجمة د. علي صبري فرغلي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب- الكويت، إبريل 1993، ص 13.

ويبدأ الباحث في علم الذكاء الاصطناعي عمله أولا باختيار أحد الأنشطة المنفق عليها على أنها " ذكية"، ثم يضع بعض الفروض عما يستخدمه الانسان لدى قيامه بهذا النشاط من معلومات واستدلالات، ثم يدخل هذه في برنامج للحاسب الآلي، ثم يقوم بملاحظة سلوك هذا البرنامج. وقد يؤدي ملاحظة البرنامج إلى اكتشاف أوجه القصور فيه مما يفرض على إدخال تعديلات وتطوير في أسسه النظرية، وبالتالي في البرنامج نفسه، ويؤدي هذا بدوره إلى سلوك مختلف للبرنامج، وما يستتبعه من ملاحظة وتطوير وهكذا. انظر آلان بونيه: الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص 14.

وبالتالي تحديد درجة ذكائها وتبنى " In " منهجا علميا استطاع من خلاله أن يتوصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن الأجهزة التي تتمتع بالذكاء البشري تستطيع في الواقع أن تفكر.⁽¹⁾ وقد ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي - لأول مرة- بصفة رسمية عام 1956 على يد المهندس وعالم أنظمة الكمبيوتر الأمريكي جون مكارثي.⁽²⁾

ثانياً، أهمية الذكاء الاصطناعي، وتطبيقاته،

ليس أدل على أهمية الذكاء الاصطناعي من حجم الاستثمارات التي يشهدها هذا القطاع، وحجم التنافس الحاد بين القوى الاقتصادية الكبرى في الابتكار في هذا المجال. فقد شهدت الأسواق العالمية تطوراً سريعاً في قطاع الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح الابتكار في هذا المجال ساحة للتنافس الحاد بين القوى الاقتصادية الكبرى. فقد تصدرت الصين والولايات المتحدة سباق الذكاء الاصطناعي، وسط توقعات بأن الذكاء الاصطناعي سيشكل إحدى أهم فرص الاستثمار التحويلي خلال العقد القادم، مع تحقيق إيرادات تتجاوز 1.1 تريليون دولار بحلول عام 2027.⁽³⁾

M.Turing, "Computing Machinery and Intelligence", Mind, Vol.Lix, issue 236, (2)

October 1950, pp. 433-460

(3) انظر في نشأة بحوث علوم الذكاء الاصطناعي: د/ عبد العزيز قاسم محارب: الذكاء الاصطناعي: مفهومه وتطبيقاته، مجلة المال والتجارة، أغسطس 2023، العدد 652، ص 7. وانظر أيضاً د/ عنادل عبد الحميد المطر: مدى استيعاب قواعد المسؤولية المدنية لمستجدات الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 66، العدد 3، يناير 2024، الصفحة 1-1547 (مؤتمر كلية الحقوق بجامعة عين شمس المنعقد في الرابع والخامس من نوفمبر 2023 حول " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، ص1262.

(1) د. محمد جميل الشبشير: الذكاء الاصطناعي بين المنافسة العالمية وفرص الاستثمار، مقال منشور على موقع مجلة " الاقتصادية" في 2025/1/30، تاريخ الدخول على الموقع 2025/3/14. وانظر أيضاً مقال منشور على موقع " أرييان بزنس بتاريخ 2024/1/15 بعنوان " ذكاء اصطناعي" حيث يشير إلى أن " أكثر من 25% من إجمالي التمويلات الأمريكية تم توجيهها خلال عام 2023 إلى الشركات العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي". وكذلك إبراهيم مصطفى: مقال بعنوان " الاستثمار في الذكاء الاصطناعي: نظرة على التحولات والتوجهات المستقبلية، منشور على موقع " المركز العربي للذكاء الاصطناعي " ACAI في 2024/11/13، يشير إلى ارتفاع تمويل الذكاء الاصطناعي عالمياً.

وتتأني الأهمية العملية لأنظمة الذكاء الاصطناعي من منطلق اعتبارها من ضرورات الحياة العصرية، لكونها تساهم في تسهيل القيام بالعديد من الأمور بأداء يفوق الأداء البشري؛ لأن هذه الأنظمة هي التكنولوجيا الأكثر تطوراً في السوق في الفترة الحالية، بل أصبح يتم استخدامها في الكثير من المجالات.⁽¹⁾

والحقيقة أنه لا يمكن حصر استخدامات الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن، حيث يلعب دوراً مهماً في كثير من الميادين الحيوية، كما زاد الاعتماد عليه بشكل لافت في كافة القطاعات والمجالات، فيستخدم الذكاء الاصطناعي حالياً في العديد من المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والزراعية والتقنية والعلمية وبحوث الذرة والفضاء والتطبيقات الطبية والمال والاستثمار واللغة والترجمة.

وقد بات استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض المجالات حقيقة واقعة تحقق إنجازات كبيرة مثل التعرف على الأشكال كالوجوه أو التعرف على خط اليد وغيرها من المجالات الأخرى، كما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في التشخيص والتحكم اللاخطي بالسكك الحديدية، كما تستخدم الروبوتات في المفاعلات النووية وتمديد الأسلاك وإصلاح التمديدات السلكية تحت الأرضية، واكتشاف الألغام ويستخدم الروبوتات أيضاً في الصناعات كصناعة السيارات والمعالجات الدقيقة، كما تم استخدام برامج الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات كتحليل البيانات الاقتصادية كالبورصة، وكذلك التشخيص الطبي، وتداول الأسهم، والتحكم الآلي، والقانون وغيرها من

وخلال قمة العمل بشأن الذكاء الاصطناعي التي عقدت في باريس في شهر فبراير الماضي أعلن الرئيس الفرنسي " إيمانويل ماكرون " أهمية تبني استراتيجية أوربية في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك لتعويض تأخر أوروبا في هذا المجال واللاحق بركب هذه الطفرة التكنولوجية". انظر بوابة الأهرام في 2025/2/10.

(2) سالم بن سلام بن حميد الفليتي: أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على منظومة التقاضي في محاكم سلطنة عمان وجمهورية مصر العربية: الواقع والمأمول، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث والعشرين، الأبعاد القانونية والقضائية لمنظومة التقاضي في القرن الواحد والعشرين، إبريل 2024، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ص 59.

الاستخدامات.⁽¹⁾

وفي المجال القانوني يلعب الذكاء الاصطناعي دورا مهما وكبيراً، سواء فيما يتعلق بالتقاضي، أو بالوسائل البديلة لفض المنازعات، حيث تعتمد محاكم بعض الدول بشكل جزئي على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسيير الأعمال القانونية والقضائية والمساهمة في تحقيق العدالة الناجزة.⁽²⁾

والخلاصة أن الذكاء الاصطناعي يؤثر على جميع جوانب حياتنا، حتى لو لم ندرك ذلك، لقد بدأ الذكاء الاصطناعي كتقنية متخصصة، ولكنه أصبح الآن أساسياً في التصنيع والنقل، وكذلك في مجالات الرعاية الصحية، وأصبح الذكاء الاصطناعي شائعاً لدرجة أننا اعتدنا عليه كثيراً. على سبيل المثال، يستخدم معظم الناس تطبيقات البحث الذكية على هواتفهم كل يوم، مثل Siri و Chat GPT Lex، وسيستمر الذكاء الاصطناعي في التأثير على حياتنا بشكل متزايد في

(1) انظر في تطبيقات ومجالات الذكاء الاصطناعي د/ عبد العزيز قاسم محارب: الذكاء الاصطناعي: مفهومه وتطبيقاته، مرجع سابق، ص 14-15. د/ سعودي مفتاح: الذكاء الاصطناعي: الإنسان والآلة، مرجع سابق، ص 402.

د/ بلال أحمد سلامة بدر: مسؤولية الدولة عن أضرار الذكاء الاصطناعي، أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، يناير 2024، ص 1368.

(2) انظر في تطبيقات في المجال القانوني: د/ محمود حسن السحلي: أساس مساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل، "قوالب تقليدية أو رؤية جديدة"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، يوليو 2022، ص 10. د/ فاطمة عادل السيد عبد الغفار: الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني وآفاق التطور التكنولوجي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الأول - السنة السابعة والستون - يناير 25، ص 149.

وفي 2021/12/29 أصدر وزير العدل المصري القرار رقم 8901 لسنة 2021 باستخدام التقنية في تجديد الحبس الاحتياطي، وكذا استخدام تقنية تحويل الصوت إلى كتابة في كتابة محاضر الجلسات. وتنفيذاً لذلك وقع وزير العدل والاتصالات بروتوكول في 2024/8/29 يهدف إلى تسهيل ورفع كفاءة عملية كتابة محاضر جلسات المحاكمة عن طريق استخدام محرك يعمل على تحويل الصوت إلى مُحَرَّر مكتوب باستخدام الذكاء الاصطناعي.

السنوات القادمة، وسيغير الطريقة التي نؤدي بها أمورنا الاعتيادية، وكيفية تواصلنا مع الآخرين.⁽¹⁾

المبحث الثاني

مجالات وضوابط تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري أصبحت ضرورية لتحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية. وتتعدد هذه التطبيقات، والتي من أهمها إدارة الموارد البشرية في الجهاز الإداري للدولة.⁽²⁾ وتحليل السير الذاتية واختيار المرشحين المناسبين تلقائياً، واستخدام روبوتات الدردشة للرد على استفسارات الموظفين ، وإدارة البيانات وتحليلها والمساعدة في اتخاذ القرارات، وتقليل الأخطاء البشرية في العمليات الإدارية.⁽³⁾

(1) د/ باهى شريف محمد بدوي أبو حصوة: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وفقاً لأحكام القانون الدولي بشأن حقوق الإنسان، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، المجلد 60، العدد 4، أكتوبر 2024، ص 131.

(2) وفي سلطنة عُمان أطلقت سلطنة عُمان "البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة" ضمن إطار رؤية عُمان 2040 التي تسعى لجعل تقنية المعلومات والاتصالات من بين القطاعات الأساسية والمحفزة للاقتصاد الوطني. حيث تم إطلاق البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنية الرقمية المتقدمة في 14 نوفمبر 2023م، والذي يهدف إلى تعزيز تبني الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية والتنموية، وتوطين التقنيات الرقمية المتقدمة، وتحقيق حوكمة فعالة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ويتضمن البرنامج الوطني ثلاثة محاور رئيسة وهي: تعزيز وتبني الذكاء الاصطناعي حيث يركز هذا المحور على دعم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، وذلك لتحسين جودة الخدمات وتحقيق الكفاءة التشغيلية، أما المحور الثاني فهو توطيد تقنيات الذكاء الاصطناعي الذي يستهدف بناء القدرات والكفاءات المحلية من خلال تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير البنية الأساسية التقنية وتعزيز البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي. ويهدف المحور الثالث "حوكمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي" إلى وضع الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لضمان الاستخدام الآمن والأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يحمي خصوصية البيانات ويعزز الثقة في التقنيات الرقمية المتقدمة. انظر موقع جريدة المشهد في 2024/9/22، تاريخ الدخول على الموقع 2025/3/15.

(3) انظر في المميزات العديدة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي بصفة عامة: د. سيد أحمد محمود، مريم عماد محمد عناني: "الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي، مرجع سابق، ص 938. وانظر أيضاً تطبيقات الذكاء

وفي مجال القرارات والعقود الإدارية، يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا كبيرًا في تحسين دقة وكفاءة اتخاذ القرارات الإدارية.⁽¹⁾ ومن أمثلة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القرارات الإدارية أتمتة القرارات الإدارية.

ويقصد أتمتة القرارات الإدارية استخدام التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والبرمجيات، لاتخاذ القرارات الإدارية بشكل تلقائي دون تدخل بشري مباشر. ولفظ الأتمتة هو لفظ معرب من مصطلح إنجليزي " automation " ويقصد به استبدال الأشخاص بالآلات لأداء المهمات.

وأتمتة (اسم) يعني تحويل العمليات اليدوية إلى عمليات أوتوماتيكية تعمل بشكل تلقائي باستخدام الآلات أو الحواسيب دون تدخل بشري مباشر⁽²⁾.

ومن أمثلة الأتمتة أتمتة المصانع وتعني استخدام الروبوتات والأنظمة الذكية في خطوط الإنتاج.

ويقصد بالأتمتة الإدارية الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية الحديثة بغرض تنظيم الأعمال الإدارية، والتقليل من العمل اليدوي؛ لتحقيق السرعة والدقة في الأداء والإنتاج، وأتمتة الخدمات الإدارية تعني إصدار التراخيص والوثائق إلكترونياً دون تدخل بشري.

الاصطناعي في علوم الإدارة: د/ رياض مالك محسن، مقال منشور بتاريخ 2024/12/24 على موقع كلية العلوم الإدارية جامعة المستقبل، تاريخ الدخول 2025/3/17.

(1) وقد أقر المجلس الدستوري الفرنسي في 12 يوليو 2018 دستورية القانون الذي يسمح للإدارة اتخاذ القرارات الإدارية الفردية بطريق آلية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي نظراً لأن السلطة الاتحفية تحدد بنفسها القواعد والمعايير التي تغذي المعالجة الحسابية algorithm ، ومن ثم لم تتخل عن اختصاصاتها، وأن الضمانات التي نص على ها القانون تبدو كافية، ومن هذه الضمانات: منع الطعن الحصري على المعالجة الحسابية في حالة توافر معلومات ذات حساسية، وفرض الإلزام بالإشارة إلى الأساس الحسابي للقرار، وإمكانية الحصول على الخصائص الرئيسية لتنفيذها، وإمكانية ممارسة طريق الطعن الإداري والقضائي ضد القرار، وأخيراً إلزام المسؤولين عن المعالجة الحسابية التحكم في المعالجة وتطورها، حتى يمكنهم أن يشرحوا بالتفصيل وفي شكل ميسر للشخص المعني الطريقة التي تم إعمالها للمعالجة في مواجهته.

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2008، الجزء الأول، ص 293 .

ويرجع أول استخدام لمصطلح " automation " إلى العالم هاردر Herder S.D عام ١٩٢٦ والذي كان يعمل بشركة جنرال موتورز الأمريكية، وكان يعني بهذا المصطلح إدماج مراحل الإنتاج بسلسلة متصلة على نحو آلي وبدون تدخل الإنسان. ولا يقتصر استخدام الأتمتة في مجال الإنتاج والصناعة فقط، بل إنه امتد إلى مجالات الإدارة العامة أيضا، فمع التطور التكنولوجي واستخدام الحاسب الآلي في الإدارة جعل الاعتماد على عمليات الأتمتة للإجراءات الإدارية أكبر من ذي قبل^(١).

ويمكن استخدام أتمتة القرارات الإدارية في مجالات متعددة مثل التوظيف والترقيات حيث تستخدم بعض الإدارات الذكاء الاصطناعي لمراجعة السير الذاتية، تقييم المرشحين، وترشيح الأفضل للوظائف الشاغرة . كذلك الموافقة التلقائية على الإجازات حيث يقوم النظام بتحليل رصيد الإجازات متاح للموظف، وجدول العمل، ثم يوافق أو يرفض الطلب تلقائياً . كذلك تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقليل زمن الإفراج عن البضائع الجمركية، ومكافحة التهريب الجمركي.^(٢) وفي إيطاليا يتم الاستعانة به من أجل تنفيذ الخطط الاستثنائية للتعيين ونقل المعلمين، وفي الحاليين يقوم البرنامج بوضع إجراءات آلية بينما ترجع صعوبتها إلى زيادة الأعداد وتنوع الطلبات الواجب التعامل معها والمعايير واجبة التطبيق.^(٣)

وأخيرا مثل إجراءات التراخيص لبعض الأنشطة التي تتطلب موافقة الجهة الإدارية قبل ممارستها كالأنشطة التجارية والصناعية مثل منح تراخيص المحلات والشركات، وكذلك تراخيص البناء، وتراخيص القيادة حيث يتم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الموافقة أو عدم الموافقة في إصدار الترخيص بطريقة آلية دون تدخل يدوي. فتتم عمليات مراجعة الطلبات والموافقة عليها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسهل الإجراءات، ويقلل الأخطاء،

(١) أحمد ناصر عباس: القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة، بحث منشور في المؤتمر الدولي بعنوان التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، والمنعقد بكلية الحقوق جامعة عين شمس يومي 4 و5 نوفمبر، 2023 ص 1130.

(٢) مقال منشور في جريدة عكاظ تحت عنوان " الذكاء الاصطناعي في الموائى خطة مصر لسد ثغرات التهريب الجمركي بتاريخ 2025/3/23، تاريخ الدخول على الموقع 2025/3/25.

(٣) د/ محمد محمد عبد اللطيف: المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون، مرجع سابق، ص 34.

ويسرّع من إصدار التراخيص⁽¹⁾. ولا شك أن استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار التراخيص الإدارية يساعد في تبسيط الإجراءات، وتحسين الخدمة، وتقليل الأعباء الإدارية، وتحقيق الرضاء المجتمعي، لكنه يحتاج إلى حوكمة واضحة لضمان العدالة والشفافية.

وفي مجال إبرام وصياغة أتمتة العقود الإدارية حيث تساعد الخوارزميات الذكية في إنشاء مسودات العقود بناءً على متطلبات محددة، مما يسرّع عمليات التفاوض، وكذلك في إدارة العقود الإدارية وتتبع العقود تلقائياً، مثل تنبيهات التجديد أو انتهاء الصلاحية، مما يقلل من المخاطر القانونية والإدارية.

وفي إطار تنفيذ العقود الإدارية تستخدم تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لاستخراج المعلومات المهمة من العقود مثل المواعيد النهائية، والغرامات، والشروط القانونية. ويمكن للذكاء الاصطناعي فحص العقود بحثاً عن بنود غير متوافقة مع القوانين أو السياسات التنظيمية.⁽²⁾

وكذلك يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في تسيير الأعمال المادية للإدارة، وهي الأعمال التي تقوم بها الإدارة، ولا تترتب عليها آثار قانونية، ويبرز دور الذكاء الاصطناعي في الأعمال الطبية، والمساهمة في فعالية المرافق العامة الطبية وتحسين أداء الخدمة والمساهمة في التشخيص، وكذلك دور الذكاء الاصطناعي في مجال النقل والمواصلات والسلامة العامة، وأيضاً

(4) ويتم إصدار التراخيص الإدارية عبر الذكاء الاصطناعي في خطوات ميسرة، تتسم بالسرعة، والتلقائية، ودون تدخل بشري بطريق مباشر مما يعزز الشفافية حيث يتم استقبال الطلبات إلكترونياً عبر منصة رقمية. ثم يقوم الذكاء الاصطناعي بعد تحليلها والتحقق منها بمراجعة المستندات، والتأكد من استيفاء الشروط المطلوبة المحددة سلفاً ثم يقوم باتخاذ القرار التلقائي بناءً على القواعد والأنظمة المحددة - يمكن للنظام الموافقة على الطلب أو رفضه تلقائياً، أو إحالته للمراجعة البشرية في الحالات الاستثنائية. ويتم إصدار الترخيص وإرساله إلكترونياً بمجرد الموافقة، يتم إصدار الترخيص وإرساله إلى مقدم الطلب عبر البريد الإلكتروني أو النظام الإلكتروني. وبالرغم من المزايا الكثيرة التي يحققها الذكاء الاصطناعي في تحقيق الكفاءة والسرعة في اتخاذ تلك القرارات إلا أنها لا تخلو من المخاطر حيث أن النظام قد يرفض طلبات مستوفية للشروط، أو يوافق على طلبات غير مستوفية مما قد يصيب المتقدمين بأضرار ويثير المسؤولية الإدارية للإدارة كما سنبين لاحقاً.

(1) انظر في الجوانب الإيجابية للذكاء الاصطناعي في إبرام وتنفيذ العقود د/ سعاد حسني محمد علي: الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 90، ديسمبر 2024، ص 857.

في المجال التعليمي. (1)

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحوكمة الإدارية:

الحوكمة لغة: هي من حكم الشيء أو حكمه أي منعه من الفساد. واصطلاحاً تعني القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة، وإدارتها، وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الأداء والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء. (2) ويمكن استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف حوكمة الأجهزة الإدارية والتي من أهمها محاربة الفساد، حيث يساعد الذكاء الاصطناعي في تحليل امتثال الأجهزة الإدارية للقوانين واللوائح عن طريق التحقق من مدى توافق قراراتها وتصرفاتها الإدارية مع القوانين واللوائح. **ضوابط استخدام الإدارة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري:** على مستوى الدول العربية يلاحظ الباحث أنه لما يصدر تشريع ينظم الذكاء الاصطناعي (3) ،

(2) انظر في مجالات الذكاء الاصطناعي في الأعمال المادية الإدارية د/ حسنة مبارك سالم: المسؤولية الإدارية عن أضرار الذكاء الاصطناعي - دراسة تحليلية لقواعد المسؤولية الإدارية، رسالة ماجستير كلية القانون جامعة قطر، 2025، ص 67 وما بعدها.

(1) انظر في تعريف الحوكمة ونشأتها وأهميتها وأهدافها د/رحمة أحمد عبد الشافي: الحوكمة في الأجهزة الحكومية والأمنية، النظرية والتطبيق، 2017 دون ذكر لناشر، ص 13 وما بعدها.

(2) تشهد الدول العربية نمواً ملحوظاً في اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، مدعوماً بسياسات حكومية داعمة وإطار عمل مناسب يُحفز الابتكار. وتُعد هذه التقنيات أداة قوية لخلق فرص جديدة وتحقيق تأثير إيجابي على مختلف القطاعات. ففي المملكة العربية السعودية، تم إطلاق مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من خلال الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) في سبتمبر 2023، مما يعكس التزام المملكة بتطوير هذه التكنولوجيا بشكل مسؤول. كما تعزز مبادرات مماثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل تعيين أول وزير دولة للذكاء الاصطناعي وإطلاق الاستراتيجية الوطنية الإماراتية للذكاء الاصطناعي 2031، من التزام الدولة بتطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي. ونجد العديد من المبادرات المشابهة والمحفزة لمواكبة الذكاء الاصطناعي كما في الأردن وبما قدم من الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (NCSA) بدولة قطر مبادئ توجيهية لضمان اعتماد الذكاء الاصطناعي واستخدامه بأمان. تهدف هذه المبادرات في جميع أنحاء المنطقة إلى تسخير قوة الذكاء الاصطناعي لتوفير حلول سريعة وفعالة في مختلف القطاعات، مما يساهم في تحقيق قيمة اقتصادية عالية للمنطقة. انظر تقرير منشور على موقع غرفة التجارة العربية الألمانية، تاريخ الدخول على الموقع 2025/3/21.

وضوابط استخدامه، والمسؤولية عنه، وإنما يترك الأمر للقواعد العامة، إلا أن الباحث يرى من خلال التشريعات والقواعد التي أقرها القضاء المقارن خاصة في فرنسا يستطيع أن يستخلص عدة ضوابط ينبغي أن تخضع لها الإدارة عند استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي فإن سلطة الإدارة في استخدامات الذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة تخضع لضوابط محددة، والتي من أهمها:

1- مبدأ المشروعية، بمعنى أن يوجد أساس قانوني يمنح الإدارة الحق في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإدارية، وهذا السند قد يكون نص قانوني أو لائحة. وعلى ذلك في حالة تخلف هذا الأساس القانوني، أو في حالة حظر المشرع على الإدارة استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار قرارات معينة، فلا يجوز للإدارة أن تلجأ إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإلا انعقدت مسؤوليتها الإدارية.⁽¹⁾

2- تطبيق مبدأ الشفافية، وذلك بإعطاء الحق القانوني للأفراد الذين يصدر في حقهم القرارات الإدارية الآلية بمعرفة المعايير أو الخصائص التي بناء عليها تم اتخاذ هذه القرارات لضمان عدم وجود تمييز، أو إخلال بمبدأ المساواة، حيث تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على البيانات المدخلة، فإذا كانت هذه البيانات منحازة أو غير متوازنة، فقد ينتج عنها قرارات غير عادلة أو

وفي مصر، تعمل مصر حالياً على إعداد مشروع قانون لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات. ويهدف هذا القانون إلى وضع إطار قانوني واضح يعزز التطوير المحلي ويضع ضوابط أخلاقية لاستخدام هذه التقنيات، والأنشطة المحظورة. وفي سلطنة عُمان، تم اتخاذ خطوات مهمة لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي، أبرز هذه الخطوات تشمل إصدار سياسة استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي وقانون حماية البيانات الشخصية، واللذين يهدفان إلى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وتطوير الحلول المبتكرة، مع التركيز على تعزيز التوجيه الأخلاقي والمعايير الأخلاقية في استخداماته. انظر: تقرير منشور في جريدة عمان بتاريخ 2023/5/21 تحت عنوان " حوكمة الذكاء الاصطناعي أمر مهم مع وضع التشريعات والقوانين المنظمة ". (1) ومن أمثلة ذلك حظر قانون المعلومات والحرية في فرنسا اتخاذ أي قرار من القرارات التي يمكن أن تحدث أثراً قانونية في مواجهة شخص ما في حالة ما إذا كان أساس تدخلها الوحيد هو المعالجة الآلية للمعلومات المخصصة للتعريف بجانب من شخصيته أو تقييم بعض جوانب من شخصيته، ولا يجوز أيضاً اتخاذ أي قرار قضائي ينطوي على تقييم سلوك شخص ويكون أساسه المعالجة الآلية لمعلومات ذات صفة شخصية من أجل تقييم بعض جوانب من شخصيته. انظر د/ محمد محمد عبد اللطيف: مرجع سابق، ص 32.

تمييزية. (1)

3- الاعتراف للأفراد بالحق في إعادة طلب الفحص مرة أخرى أو الحق في طلب التدخل البشري، وإبداء الملاحظات.

ويرى الباحث أنه رغم التطورات الكبيرة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا أن حدوده في الإدارة تجعله أداة مساعدة وليست بديلاً عن العنصر البشري. حيث يبقى العقل البشري ضرورياً في اتخاذ القرارات التي تتطلب جوانب كبيرة في التقدير والتي هي أساس عمل الإدارة⁽²⁾.

المبحث الثالث

المسؤولية الإدارية عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

تنشأ مسألة مسؤولية الإدارة عن قراراتها الإدارية وأعمالها المادية في حالة إسناد دور للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار الإداري مثل القرار الصادر برفض منح رخصة، أو رفض تقديم خدمة، وكذلك في الأعمال المادية للإدارة. وقد سبق وأقر المجلس الدستوري الفرنسي دستورية قيام الإدارة باتخاذ القرارات الإدارية بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ويقدم القضاء في إيطاليا تطبيقاً مهماً للمسؤولية عن القرارات المعالجة آلياً. وفقاً للقانون الإيطالي يخضع فتح الصيدلية للترخيص الذي يجب من أجل الحصول عليه تقديم طلب في منصة إلكترونية تابعة لوزارة الصحة. ويجب أن يقدم الطلب لإقليم معين، وإذا رفض الطلب مرتين في إقليمين متعاقبين، فلم يعد جائزاً تقديم طلب آخر. وقد قدم أحد الأشخاص طلبين لإقليمين متعاقبين لكنهما رفضا؛ استناداً إلى أنهما لم يتضمنا بياناً بالإيميل كما يتطلب القانون،

(2) وفي 3 إبريل 2020 أصدر المجلس الدستوري الفرنسي حكماً كرس فيه المجلس الحق في معرفة المعايير وطرق فحص الملفات بواسطة الذكاء الاصطناعي ليس للمرشحين المستبعدين فقط، وإنما أيضاً للغير. انظر د/ محمد محمد عبد اللطيف: المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام ص 29-30.

(1) في 8 مارس 2025 أصدرت المحكمة الدستورية العليا في مصر حكماً بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة 69 من قانون الخدمة المدنية، والتي كانت تنص على أن إنهاء خدمة الموظف إذا انقطع عن العمل بدون إذن لمدة ثلاثين يوماً غير متصلة في السنة. وجاء في حيثيات الحكم أن منع جهة الإدارة من أعمال سلطاتها التقديرية في قبول العذر، مما يحرم الموظف من حقه في الحصول على الترضية القضائية عند إنهاء خدمته في هذه الحالة. وهذا يعني أن النص على سلب الإدارة لسلطاتها التقديرية غير دستوري. انظر موقع المحكمة الدستورية العليا المصرية على الانترنت.

ثم تقدم صاحب الشأن في العام التالي بطلب ثالث متضمناً البيان المطلوب لكنه أيضاً رفض؛ استناداً هذه المرة إلى أنه سبق له تقديم طلبين، وقضت المحكمة الإدارية في تورنتو بالتعويض على الدولة بعد أن أثبت المدعي الخطأ الذي وقع في النظام الإلكتروني والذي خلط بين رفض طلب الترخيص لسبب شكلي مع رفض الطلب لسبب موضوعي.⁽¹⁾ وبالتالي فإن قيام مسؤولية الإدارة عند استخدامها لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أمر لا ريب فيه.

المسؤولية الناشئة عن أضرار الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري:

يشور التساؤل حول قواعد المسؤولية، هل تخضع للقواعد العامة في المسؤولية، أم أنه لا بد من وجود قواعد خاصة تتعلق بالذكاء الاصطناعي؟

جدير بالذكر أنه حتى الآن لم يقر المشرع الفرنسي أي قواعد خاصة تتعلق بالمسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي. ويبدو أن الاتجاه السائد حتى الآن هو عدم تدخل المشرع بإقرار تشريع خاص لتنظيم المسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي. وظهر ذلك واضحاً في فرنسا في صيف العام ٢٠٢٠ فالاقترح بقانون الذي قدم إلى مجلس الشيوخ بشأن إصلاح نظام المسؤولية لم يتضمن أي إشارة إلى الذكاء الاصطناعي. وبالتالي فإن في القواعد العامة للمسؤولية كفاية لمعالجة الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي إلى حين.⁽²⁾

طبيعة هذه المسؤولية هل تقوم على أساس الخطأ أم أنها بدون خطأ؟

من المسلم به أن المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ هي الطريق الأساسي لمسؤولية الإدارة عن تصرفاتها، وهي مسؤولية تقوم على توافر ثلاثة أركان أساسية هي الخطأ والضرر، ورابطة السببية بين الخطأ والضرر. أما المسؤولية على أساس المخاطر، أو المسؤولية دون خطأ، أو المسؤولية الموضوعية، هي تلك المسؤولية التي يكفي أساساً لقيامها وجود علاقة سببية مباشرة بين الضرر والعمل أو النشاط مصدره، في غيبة أي خطأ من جانب الإدارة، حتى لو كان العمل أو النشاط مصدر الضرر في ذاته سليماً وصحيحاً.⁽³⁾

(2) د/ محمد عبد اللطيف: المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون، مرجع سابق، ص 44.

(1) د/ محمد محمد عبد اللطيف: المرجع السابق، ص 4.

(2) المحكمة الإدارية العليا المصرية - الطعن رقم 1546 لسنة 66 ق - بتاريخ 19 / 5 / 2021.

وإذا طبقنا القواعد العامة للمسؤولية الإدارية على الأنشطة التي تستخدم فيها الإدارة تطبيقات الذكاء الاصطناعي نجد أن الإدارة قد تستخدم تلك التطبيقات في إصدار قرارات إدارية أو في القيام ببعض الأعمال المادية للإدارة كما هو الحال في المرافق العامة الطبية أو مرفق التعليم أو مرفق النقل، وبالتالي إذا أحدثت الأنشطة الإدارية التي تقوم بها الإدارة عن طريق إحدى تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضرراً للغير فعلى أي أساس تتعدد المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ أم على أساس المسؤولية دون خطأ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي أن نفرق بين ما إذا كان الإجراء الذي اتخذته الإدارة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي عمل من الأعمال القانونية أم كان عملاً مادياً؟

المسؤولية الإدارية عن الأعمال القانونية تنفيذاً لنظام الذكاء الاصطناعي:

في الحالات التي تتخذ الإدارة فيها قراراً معالجاً آلياً تتعدد مسؤوليتها إذا كان هذا القرار معيباً بعدم المشروعية. أو إذا أصدرت الإدارة القرار في حالة من الحالات التي حظر فيها المشرع اتخاذ قرار إداري آلي، أو في حالة مخالفة المعايير والخصائص التي يتم اتخاذ القرار بناء عليها. أو في حالة المنع في الحق في معرفة تلك المعايير والخصائص من قبل المخاطبين بالقرار، ومن ثم تكون المسؤولية قائمة على أساس الخطأ واجب الإثبات.

المسؤولية الإدارية عن الأعمال المادية تنفيذاً لنظام الذكاء الاصطناعي:

يرى بعض الفقهاء أنه في حالة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي للقيام بأنشطة من طبيعة مادية مثل الأعمال الطبية أو النقل، فإنه يتعين استبعاد المسؤولية على أساس الخطأ واجب الإثبات، وذلك نظراً لصعوبة إثبات الخطأ حيث سيجد المضرور عقبة كبيرة في تحديد الخطأ، وتحديد المسؤول عنه: هل هو المشغل أي الشخص العام الذي يستخدم النظام أم المنتج أو حتى الموظف؛ لأن نظام الروبوت الذكي أو المركبة الذاتية يفترض تعدد المسؤولين عنه . وعلى ذلك يمكننا القول بأن المسؤولية الإدارية القائمة على أساس الخطأ واجب الإثبات عن استخدام نظم الذكاء الاصطناعي في الأعمال غير القاعدية ينبغي استبعادها، فالمضرور لا يستطيع الوصول إلى تحديد المسؤول عن الخطأ؛ لأن هذا التحديد يبدو مسألة فنية ودقيقة لن يتمكن في الغالب من

إثباتها⁽¹⁾ .

ويرى الباحث أن قيام المسؤولية الإدارية عن أضرار الذكاء الاصطناعي على أساس المسؤولية دون خطأ أو على أساس المسؤولية الموضوعية في هذه الحالة هو أقرب للمنطق وأدنى لتحقيق العدالة وذلك للاعتبارات السابقة، فضلاً عن أنه يتوافق مع الاعتبارات التي نادى بها الفقه، وطبقها القضاء للأخذ بنظام المسؤولية دون خطأ. وهي اعتبارات يقوم أغلبها على مبادئ العدالة والمساواة.

على من ترفع دعوى المسؤولية؟

يرى الباحث أن دعوى المسؤولية يرفعها المضرور من تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الشخص الاعتباري العام الذي يشغل نظام الذكاء الاصطناعي، وليس على المنتج، حيث أن الخطأ ينسب للمرفق العام، فهو خطأ مرفقي، كما أنه يجوز للجهة الإدارية أن تختصم المنتج للذكاء الاصطناعي عن طريق دعوى الضمان الفرعية وإدخاله في الدعوى للحكم عليه بما عسى أن يحكم به للمضرور في حالة توافر الشروط المطلوبة لذلك قانوناً.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يصل الباحث الى بعض النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

- 1- أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً في كثير من الأنشطة الإدارية، بل إن العديد من الدول أصبحت تدعم استخدامه في الأنشطة الإدارية لما يوفره من مزايا عدة تسهم في حسن سير المرافق العامة، ودقة عملها، وسرعته، وكفاءته.
- 2- يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن استخدام الإدارة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في النشاط الإداري ليس مطلقاً، وإنما يجب أن يكون مقيداً بضوابط قانونية لتحقيق التوازن بين المصالح الإدارية والمصالح الخاصة.
- 3- أن الإدارة تقوم بمسئوليتها قانوناً عن أي أضرار تنشأ عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، طبقاً

(1) د/ محمد محمد عبد اللطيف: المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون، مرجع سابق، ص

للقواعد العامة للمسؤولية الإدارية. وأنه يجوز الجمع بين نوعي المسؤولية.
التوصيات:

وفي ختام هذا البحث يوصي الباحث المشرع العربي بضرورة سن تشريع ينظم استخدام الإدارة للذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإدارية خاصة القرارات الإدارية، بحيث يحدد الضوابط القانونية اللازمة لإصدار القرارات، والمعايير التي يتم بناء عليها إصدار القرارات، وأحوال التدخل البشري، والحالات التي يحظر فيها استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنشطة الإدارية، وكذلك تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة بين أطراف العلاقة الإدارية.

المراجع:

المراجع المتخصصة:

1. آلان بونيه: الذكاء الاصطناعي، واقعه ومستقبله، ترجمة علي صبري فرغلي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب- الكويت، إبريل 1993، ص 13.
2. رحمة أحمد عبد الشافي: الحوكمة في الأجهزة الحكومية والأمنية، النظرية والتطبيق، 2017 دون ذكر لناشر.
3. عبد اللاه إبراهيم الفقي: الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
4. محمد الهادي: التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.
5. محمد عبد الله الشرقاوي: الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، مطابع المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 1996.

المقالات والأبحاث:

1. إبراهيم مصطفى مقال بعنوان " الاستثمار في الذكاء الاصطناعي: نظرة على التحولات والتوجهات المستقبلية، منشور على موقع " المركز العربي للذكاء الاصطناعي " CI في 2024/11/13.
2. أحمد ناصر عباس: القرارات الإدارية المؤتمتة والسلطة التقديرية لجهة الإدارة، بحث منشور في المؤتمر الدولي بعنوان التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، والمنعقد بكلية الحقوق جامعة عين شمس يومي 4 و 5 نوفمبر، 2023.
3. باهى شريف محمد بدوي أبو حصوة: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وفقا لأحكام القانون

- الدولي بشأن حقوق الإنسان، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، المجلد 60، العدد 4، أكتوبر 2024.
- 4 . بلال أحمد سلامة بدر: مسؤولية الدولة عن أضرار الذكاء الاصطناعي، أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، يناير 2024.
- 5 . سالم بن سلام بن حميد الفليتي: أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على منظومة التقاضي في محاكم سلطنة عمان وجمهورية مصر العربية: الواقع والمأمول، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث والعشرين، الأبعاد القانونية والقضائية لمنظومة التقاضي في القرن الواحد والعشرين، أبريل 2024، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص.
- 6 . سعاد حسني محمد علي: الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 90، ديسمبر 2024.
- 7 . سعودي مفتاح: الذكاء الاصطناعي: الإنسان والآلة: صراع بين الطبيعة والعلم، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس - كلية الآداب واللغات والفنون - مخبر تجديد البحث في تعليمية اللغة العربية في المنظومة التربوية الجزائرية، المجلد 13، العدد 3، ديسمبر 2023.
- 8 . سمية محمد محمود سعيد محمود: التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي، الربوت نموذجاً، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الأول، السنة 66، يناير 2024.
- 9 . سهى زكي نوري عياش: أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على النصوص الدستورية والقانونية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (13) العدد (48)، 2024.
- 10 . سيد أحمد محمود، مريم عماد محمد عناني: "الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي . دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 66، العدد 3، يناير 2024، مؤتمر كلية الحقوق بجامعة عين شمس المنعقد في الرابع والخامس من نوفمبر 2023 حول " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي".
- 11 . عبد العزيز قاسم محارب: الذكاء الاصطناعي: مفهومه وتطبيقاته، مجلة المال والتجارة، أغسطس 2023، العدد 652.
- 12 . عنادل عبد الحميد المطر: مدى استيعاب قواعد المسؤولية المدنية لمستجدات الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 66، العدد 3، يناير 2024، الصفحة

- 1547 مؤتمر كلية الحقوق بجامعة عين شمس المنعقد في الرابع والخامس من نوفمبر 2023 حول " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي.
- 13 . فاطمة عادل: الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني وآفاق التطور التكنولوجي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة السابعة والستون، يناير 2025.
- 14 . محمد جميل الشبشير: الذكاء الاصطناعي بين المنافسة العالمية وفرص الاستثمار، مقال منشور على موقع مجلة " الاقتصادية" في 2025/1/30، تاريخ الدخول على الموقع 2025/3/14.
15. محمد محمد عبد اللطيف: المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، عدد خاص، مايو 2021.
- 16 . محمود حسن السحلي: أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل، " قوالب تقليدية أو رؤية جديدة"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، يوليو 2022.
- 17 . محمود حسين سيد أبو سيف: التنظيم القانوني للترتيب العميق في قانون الذكاء الاصطناعي الصادر عن الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة السابعة والستون، يناير 2025.
- 18 . مروة عبد السلام أبو العلا الطحان: الإشكاليات القانونية للذكاء الاصطناعي التوليدي GI في ظل قيود حق المؤلف وحماية البيانات الشخصية (دراسة مقارنة) مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة السابعة والستون، يناير 2025.
- 19 . M.Turing, "Computing Machinery and Intelligence", Mind, Vol.Lix, issue 236, October 1950, pp. 433-460